

دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

أ.د. زيتوني عمار جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
د. نسيمة سابق جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، على اعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد مصدرا من مصادر الابداع والابتكار.

Le résumé

L'objectif de cette étude était d'étudier le rôle des pépinières d'entreprises technologiques dans le développement de la créativité et l'innovation par les petites et moyennes entreprises en Algérie, considérant que les petites et moyennes entreprises est l'une des sources de la créativité et l'innovation.

مقدمة:

باعتبار الابداع والابتكار مكونا من المكونات الأساسية للنجاح الدائم، وبصفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا من مصادر الابداع والابتكار، لما لها من دور في تحقيق النمو الاقتصادي، ونظرا للأهمية والدور الذي يمكن أن تلعبه حاضنات الأعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كانت الإشكالية كما يلي:

- فيما يتمثل دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم الابتكار والابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

- تعتبر حاضنات الأعمال احدى الأدوات الحديثة التي انتهجتها الدول لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تلعب حاضنات الأعمال دورا بارزا في تنمية الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة: يهدف هذا الموضوع إلى إلقاء الضوء على:

- الملامح الأساسية لحاضنات الأعمال، ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية.

- علاقة الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات سوف يتم الاعتماد على المنهج العلمي، من خلال استخدام المنهج الاستقرائي (الوصفي) والمنهج الاستنباطي (التحليلي)، وذلك من أجل تشخيص دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم وتطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، عبر ثلاثة نقاط أساسية:
أولا: ماهية حاضنات الأعمال.

ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثالثا: حاضنات الأعمال التكنولوجية وأثرها على الابداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

أولا: ماهية حاضنات الأعمال¹

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأفضل من نظيرتها المؤسسات الكبيرة، والأكثر قدرة على التكيف مع مختلف المتغيرات التي تجري في السوق، فضلا عن قدرتها في مجال تطوير المنتجات والابداع والابتكار، فلقد اتجهت الكثير من الدول نحو إنشاء حاضنات أعمال كبناء مؤسساتي وكيان قانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية وتطوير أدوارها ومنافعها، ومواجهة مختلف المشاكل التي تواجهها.

1- **تعريف حاضنات الأعمال:** نشأت حاضنات الأعمال عام 1959 بنيويورك، في حين تبلورت فكرتها في ثمانينات القرن الماضي، وهدفت إلى الترويج لروح الريادة ومساندة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق، ومع انه لا يوجد تعريف واضح ومحدد يشمل كافة أنواع الحاضنات، لعدم وجود حاضنة أعمال قياسية بمواصفات محددة يمكن الاقتداء بها، إلا أنه يمكن تعريفها على أنها مؤسسات قائمة بذاتها لها كيان قانوني، يمكن أن تكون مؤسسات تابعة للدولة، أو مؤسسات خاصة أو مختلطة، هدفها خلق بيئة متكاملة من التسهيلات والليات المدعمة لرواد الأعمال في بدأ وإدارة وتنمية وتطوير المؤسسات الاقتصادية ورعايتها لمدة معينة لا تتجاوز غالباً ثلاث سنوات.

وتعتبر اخر يمكن وصفها على أنها منظومة متكاملة، ترى كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى حضانة ورعاية واهتمام منذ مولده لحمايته من كل خطر يمكن أن يلحق به، وتشحنه بطاقة الاستمرارية.

وبهذا تكون حاضنات الأعمال بيئة متخصصة لمساعدة رجال الأعمال في بدأ وتطوير وتنمية مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة، الجديدة لمدة معينة لحمايتها من الأخطار التي قد تتعرض لها وتزويدها بفرص أكبر للنجاح والنمو، وبذلك فهي تحقق أهداف كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهداف الدولة والمجتمع في ان واحد.

2- عوامل ومعايير نجاح حاضنات الأعمال:

أ-عوامل نجاح حاضنات الأعمال: لكي تحقق الحاضنة أهدافها لابد من توفر جملة من العوامل نذكر من بينها:

- بصفة التمويل أهم مشكل يمكن أن يعترض سبيل المؤسسات الناشئة، يتوجب الأخذ بعين الاعتبار هذا العنصر وتوفير وتنوع مختلف مصادر التمويل للمؤسسة الجديدة.
- وضع جملة من المعايير يمكن من خلالها قبول أو رفض نوعية المؤسسات التي سوف يتم استضافتها في الحاضنة.
- خلق بيئة مناسبة لدعم هذه المؤسسات.
- تحديد نوع الخدمات التي يمكن الحصول عليها من الخارج (مكاتب المحاسبة، المحاماة، الغرف التجارية، مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، من جهة والخدمات الإدارية المقدمة من طرف العاملين في الحاضنة من جهة أخرى.
- وفي هذا المقام يمكن حصر أهم عوامل نجاح الحاضنة في:

- حسن اختيار المؤسسات.
- الخدمات المساعدة التي تحصل عليها الحاضنة.
- توفر عنصر الكفاءة في مدير الحاضنة.
- التقييم المستمر للأداء.
- دراسة قدرات صاحبي المشروع.
- توفير الدعم المالي للمؤسسات.
- دعم المؤسسات المحيطة بها.

ب- معايير نجاح حاضنات الأعمال: هناك عدة معايير يقاس بها مدى نجاح حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر من بينها:

- فتح مناصب شغل جديدة.
- زيادة العوائد الضريبية للدولة.
- عدد المؤسسات التي تتخرج منها.
- عدد المنتجات والخدمات الجديدة التي تمت تنميتها في الحاضنة.
- توليد عوائد مالية مقبولة للمالكينها.
- نسبة المؤسسات الناجحة بعد التخرج من الحاضنة.
- جذب الصناعات المطلوبة وتلك التي تتطلب عمالا يمتلكون مهارات عالية.
- تشجيع أصحاب المؤسسات وتنمية روح المخاطرة.

ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا، خاصة منذ بداية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمار للقطاع الخاص، وبصفة خاصة خلال الفترة الممتدة بين (2000-2014)، هذه الأخيرة التي شهدت نموا حقيقيا وفعالا، بحكم الاهتمام الكبير الذي أولته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية لهذا القطاع، إيمانا منها بأهمية هذا القطاع للاقتصاد الوطني، من خلال إصدار القانون التوجيهي 18-01 المؤرخ في 2001/12/12، الذي

كان له بالغ الأثر في تحديد إحصائيات دقيقة لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، وذلك نظرا للتضارب في إحصاء هذه المؤسسات سابقا، بسبب اعتماد معايير مختلفة من طرف الهيئات الوصية.

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: قبل الخوض في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لابد من توضيح مجموعة من النقاط:

أ- أهمية تحديد التعريف: لتحديد تعريف واضح وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص²:

- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ذلك الأساس في كل دولة.
- حصر مشاكل كل مجموعة وتحديد طرق علاجها.
- تقييم ما يمكن أن تقدمه كل مجموعة في الاقتصاد القومي، لتحديد أهم المساعدات والدعم المناسب لكل منها على ذلك الأساس.
- محاولات التوفيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات المساعدة لها.
- توضيح كيفية التعامل مع جهات التمويل المعنية بهذه المؤسسات.
- المقارنة بين حجم ونتائج هذه المؤسسات مع مؤسسات أخرى.

ب- صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمثل تحديد تعريف أو مفهوم واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خطوة رئيسية في طريق معالجة هذا الموضوع، وذلك لما يمثله من أهمية في محاولة توضيح وتحديد مختلف المعالم والمحددات التي يأخذ بها في تصنيف هذا النوع من المؤسسات في المحيط الاقتصادي، حيث لا يزال موضوع تحديد مفهوم شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشكل موضع اختلاف بسبب التباين الموجود في النشاط الاقتصادي من دولة لأخرى، ومكانة هذه المؤسسات في السياسة التنموية لهذه البلدان³، ومن ثم وقيل الوصول إلى ذلك التعريف لابد من إبراز أهم المعوقات التي تقف أمام محاولات وضع هذا التعريف المشترك في الاقتصاد العالمي ككل، ويمكن حصر أهم هذه الصعوبات في ما يلي:

1- اختلاف درجة النمو الاقتصادي: يمكن اعتبار معيار النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية الضرورية للحكم على التقدم والتخلف الاقتصادي لأي دولة كانت، حيث لا يخفى أن

العالم ينقسم من ناحية النمو الاقتصادي إلى دول متقدمة تتمتع بنمو اقتصادي كبير، ودول متخلفة اقتصاديا تتمتع بنمو اقتصادي بطيء، وبالتالي تصعب عملية المقارنة بين مؤسسات تنشطان في نفس الاتجاه لدولة تنتمي إلى الصنف الأول وأخرى تنتمي على الصنف الثاني، وذلك لكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في بلد متقدم يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في بلد نامي⁴ ، وذلك بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها ، ومن ثم فإن اختلاف اقتصاديات الدول في العالم يشكل صعوبة في إعطاء تعريف موحد.

2- اختلاف حجم وطبيعة النشاط الاقتصادي⁵: إن اختلاف وتنوع الأنشطة الاقتصادية يؤدي

إلى اختلاف أحجام المؤسسات وتميزها من نشاط إلى آخر، فالمؤسسة التي تعمل في مجال الصناعة تختلف عن المؤسسة التي تعمل في مجال التجارة، كما تختلف المؤسسة التي تعمل في مجال الزراعة عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، وبالتالي يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية إلى مؤسسات صناعية، تجارية، زراعية وخدمية، وتزداد أهمية تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال، وهذا ما يفسر صعوبة التعريف.

3- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي⁶: تتفرع الأنشطة الاقتصادية حسب طبيعتها إلى عدة أنشطة

فرعية ، ف نجد مثلا النشاط الصناعي يتفرع إلى قطاع الصناعات الاستراتيجية والصناعات التحويلية التي تتفرع بدورها إلى الصناعات الغذائية والكيميائية وغيرها ، كما يتفرع قطاع الخدمات إلى قطاع الصحة وقطاع النقل الذي يتفرع بدوره إلى النقل البري، البحري والجوي، كما تختلف هذه المؤسسات حسب النشاط الذي تمارسه من حيث متطلباتها من اليد العاملة ومعدل الاستثمار ، وعليه فإنه من الصعب أمام اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي الوصول إلى تحديد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر⁷: لم يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر بالاهتمام اللازم في جميع النواحي الإدارية والمالية والقانونية، وهذا نتيجة لاعتماد الجزائر على المؤسسات الكبرى في تحقيق النمو الاقتصادي، وإهمال دور القطاع الخاص في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، الأمر الذي لم يجعلها تتبنى تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال سوى بعض المحاولات أبرزها:

- تعريف وزارة الصناعة في التقرير الخاص ببرنامح تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام 1972: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا، وتشغل أقل من 500 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري.

- تعريف المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة عام 1983: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل منشأة تشغل أقل من 200 عامل، وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري.

وبالرغم من كل هذه المحاولات إلا أن صيغة التعريف ظلت ناقصة، إذ أنها لم تستطع وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية الألفية الثالثة، خاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذلك بعد توقيعها على الميثاق العالمي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي والذي يركز على:

- معيار عدد العمال.

- معيار رقم الأعمال السنوي.

- معيار الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

وهكذا وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات، وقامت بإنشاء وزارة خاصة بها وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1993 من أجل تطويرها، تأهيلها، تحديثها، الرفع من تنافسيتها، تقديم المشورة ومختلف المساعدات ووضع الأطر القانونية والتشريعية لعملها، وقد قدمت هذه الوزارة تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاعتماد على تعريف الاتحاد الأوروبي لهذه المؤسسات، من خلال إصدار القانون رقم : 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر حيث تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني على أنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات⁸:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.

- تحترم معايير الاستقلالية⁹.

ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الجدول التالي¹⁰:

جدول رقم (01): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصف / المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
مؤسسة متوسطة	250-50	من 200 مليون إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة مصغرة	09-01	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج

المصدر: القانون رقم: 01-18، ص: 06

يوضح الجدول السابق مختلف معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك على أساس عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والحصيلة الاجمالية السنوية، وذلك كما يلي:
* المؤسسة المتوسطة: هي تلك التي تشغل من 50 إلى 250 شخص، في حين يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و 2 مليار دينار جزائري، أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و 500 مليون دينار جزائري.

* المؤسسة الصغيرة: هي تلك التي تشغل من 10 إلى 49 شخص، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري، أولاً تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دينار جزائري.

* المؤسسة المصغرة: تلك التي تشغل من 01 إلى 09 أشخاص، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي مليون دينار جزائري، أولاً تتجاوز حصيلتها الإجمالية 10 مليون دينار جزائري.

2- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014):
نظرا للمكانة التي أصبحت تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وفي خلق فرص العمل، أصبحت الحكومات في جل دول العالم المتخلفة منها والمتقدمة، تعمل على تحفيز إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وتقوم بوضع العديد من الآليات من أجل مرافقة ودعم المبادرين الصغار خاصة في المراحل الأولى لبداية نشاطها¹¹

أ- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014):
يمكن تلخيص تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2000-2014) في الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2000-2014)

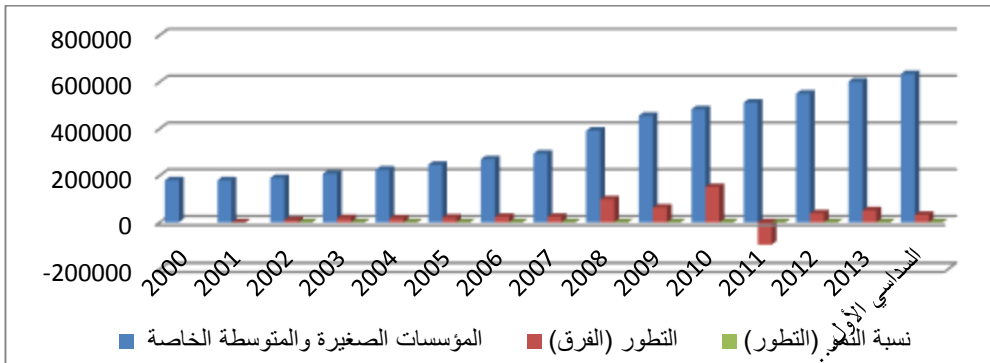
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	2000	2004	2006	2007	2008	2011	2012	2013	2014 (السداسي 1)	السنوات
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	179893	225449	269806	293946	392013	511856	550511	601583	633891	
التطور (الفرق)	-	17500	23964	24140	98067	-94881	38655	51,072	32308	
نسبة النمو (التطور)	-	8,42	9,75	8,95	33,36	-15,64	7,55	9,28	5,37	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: النشريات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تطور بشكل كبير من عام 2000 إلى عام 2014، وقد تم تسجيل أعلى نسبة تطور في الفترة الممتدة بين سنة 2007 وسنة 2008، حين بلغت 33.36%، إذ أن عددها كان يقدر بـ 179893 مؤسسة نهاية عام 2000، ليصل إلى 633891 مؤسسة نهاية السداسي الأول من عام 2014.

وفيما يلي تمثيل بياني لمختلف معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم (01): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يوضح الشكل أعلاه تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة الممتدة خلال (2000-2014)، حيث استطاعت هذه المؤسسات أن تثبت وجودها بزيادة عددها الذي شهد تطور ملحوظ من سنة لأخرى خلال الفترة المدروسة.

ب- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة (2000-2014): لقد كان لمختلف الإصلاحات التي شهدتها الجزائر من حوصصة للقطاع العام ومحاولة لتشجيع نشاط القطاع الخاص، أثر كبير على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة التي عرفت انخفاضا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة حين بلغ عددها 544 مؤسسة عامة فقط نهاية السداسي الأول من عام 2014، مقارنة بالعدد الهائل للمؤسسات الخاصة، كما عرفت نسبة تطور منخفضة قدرت بـ 1.27% خلال 2000-2001، ليستمر الانخفاض ليصل إلى -2.33% خلال 2013-2014.

ويمكن توضيح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة (2000-2014) في الجدول التالي:

جدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة (2000-

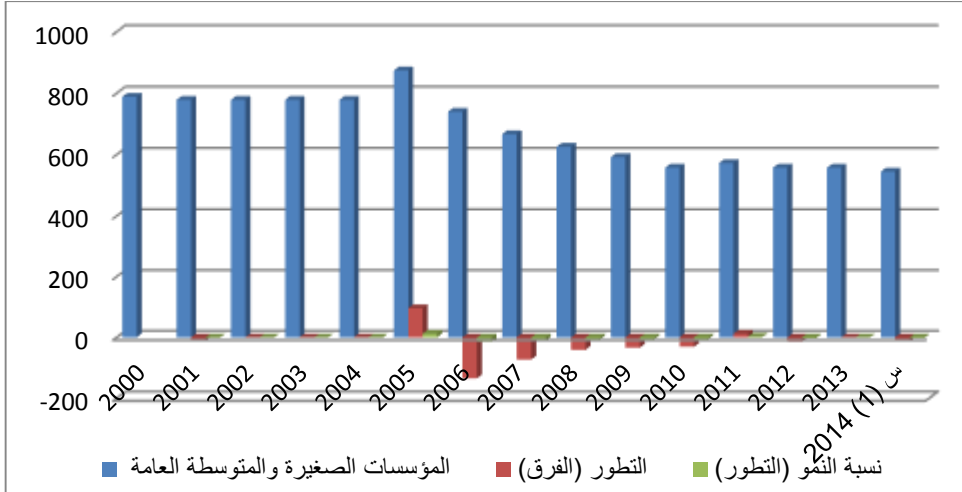
2014)

2014 سداسي 1	2013	2012	2011	2010	2008	2007	2004	2000	
544	557	557	572	557	625	666	778	788	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة
13-	0	-15	12	-31	-41	-73	0	-	التطور (الفرق)
2.33-	0	-2.62	2.14	-5.25	-6.16	-9.88	0.00	-	نسبة النمو (التطور)

المصدر: من اعداد الباحث بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضح من خلال الجدول السابق انخفاض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى، حيث بلغ عددها عام 2000 حوالي 788 مؤسسة، ليصل نهاية السداسي الأول من عام 2014 حوالي 544 مؤسسة، ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل التالي:

شكل رقم (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الملاحظ من الشكل أنه عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة تتميز بانخفاض عددها الذي وصل عام 2014 إلى 544 مؤسسة، بعدما كان ثابتا ومقدرا بـ 788 مؤسسة خلال أربع سنوات.

وبجمع معطيات الجدولين، وبإضافة النشاطات الحرفية تم التوصل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، استطاعت أن تحتل نسبة 77.23% من المؤسسات المنشأة في الجزائر نهاية السداسي الأول من عام 2014، في حين بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة 0.07%، لتحتل الصناعة التقليدية المرتبة الثانية بنسبة 22.70%

ويمكن إرجاع سبب تفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عن العامة إلى ما يلي:

- التحولات الاقتصادية العالمية، وما شملها من برامج التعديل الهيكلي في الجزائر، وهو ما جعل تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة لمعالجة تخلي الدولة عن بعض الأنشطة،

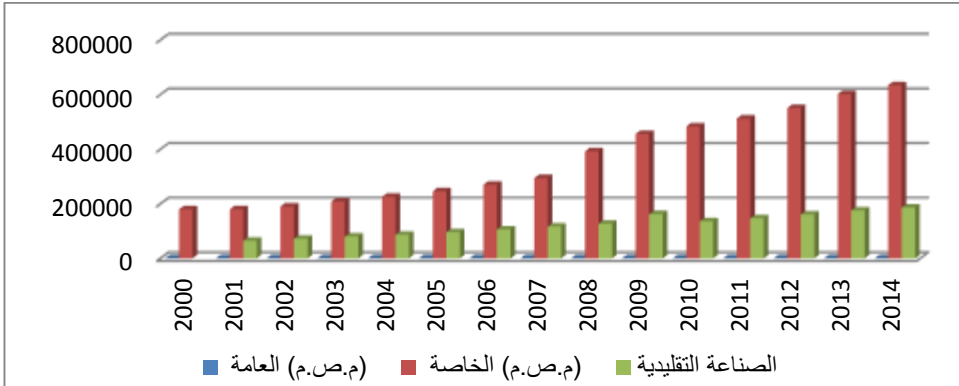
بالإضافة إلى إعادة تشغيل ما تم تسريحه من عمال بسبب هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي.

المكانة الاستراتيجية والدور الهام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، وتشجيع روح المبادرة الفردية والجماعية، سواء من خلال استحداث أنشطة اقتصادية جديدة أو إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها سابقا، كإعادة تنشيط قطاع الصناعة التقليدية مثلا.

فشل دور الدولة في تحقيق الأهداف المرجوة، وما نتج عن ذلك من عجز مالي كبير، ومن ديون مالية دائمة.

ويمكن تمثيل معطيات تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) فيما يلي:

شكل رقم (03): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة والصناعة التقليدية خلال الفترة (2000-2014)



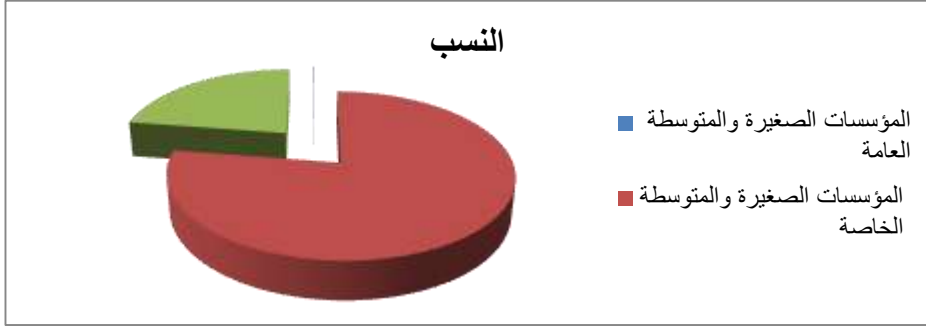
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

وهو ما يفسر التطور الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، التي شهدت انخفاضا كبيرا في العدد، بالإضافة إلى تطور قطاع الصناعة التقليدية الذي شهد سيروية جيدة، حيث ارتفع عدد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة التقليدية من 64677 مؤسسة عام 2001 إلى 186303 مؤسسة نهاية السداسي الأول من عام 2014، أي بزيادة تقدر بـ 121626 مؤسسة جديدة.

كما يمكن ملاحظة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي المؤسسات المسيطرة بنسبة 77.23%، ثم يليه قطاع الصناعة التقليدية بنسبة 22.70%، ليأتي في الأخير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة بنسبة 0.07%.

والشكل البياني الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (04): مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية السداسي الأول من عام 2014



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

وهكذا أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشكل النسبة الكبرى من المؤسسات، لتحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة بنسبة ضئيلة جدا لم تتجاوز 007% نهاية السداسي الأول من عام 2014، كما أن هذه النسبة في تناقص مستمر، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الخوصصة في الجزائر قطعت شوطا كبيرا، وأن القطاع الخاص أصبح يملك جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والناشطة في قطاع الصناعة التقليدية، إلا أنها لا تعكس بالفعل زيادة حقيقية وذلك لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار تطور عدد السكان، لذلك وحتى تكون الصورة واقعية لا بد من مقارنة معدل نمو السكان بمعدل نمو المؤسسات.

ثالثا: حاضنات الأعمال التكنولوجية وأثرها على الابداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تختلف حاضنات الأعمال حسب المؤسسات التي تستهدفها إلى كل من حاضنات الأعمال العامة أو المختلطة والتي تهدف إلى تنمية الأعمال عامة دون التخصص في قطاع محدد أو مكان

معين، وهي برنامج حكومي للتنمية الاقتصادية، حاضنات الأعمال التكنولوجية والتي ترتبط بمؤسسات البحث والتعليم وتلعب دورا كبيرا في تسويق ونقل التكنولوجيا، في حين تتولى حاضنات الأعمال المتخصصة الاعتناء بصفة خاصة بتنمية الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها.

وعلى هذا الأساس سوف يتم التركيز في هذه الورقة على أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية التي تسعى إلى خلق جو ملائم لتطوير القدرات الابتكارية والابداعية والمهارات الخاصة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع روح الابداع والابتكار والمبادرة، حيث أن التغيير التكنولوجي لا يقتصر فقط على المنتجات وطرق الإنتاج الحديثة وإنما يعتبر سلسلة من التحسينات و الإضافات في المنتج أو الخدمة، وبالإضافة إلى ذلك تسعى حاضنات الأعمال التكنولوجية إلى تطوير روح الريادة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين مواهبهم الإدارية وتثبيتهم لتبني أفكار جديدة ومواجهة المخاطر، كما تعمل حاضنات الأعمال على حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والقيام بدور الوسيط بين المؤسسات المنتسبة لها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية للحصول على التمويل اللازم لها خلال مراحلها الأولى، ناهيك عن تقديم الدعم الفني لاستقطاب الممولين تمهيدا لتواصلهم مع المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات، وتخفيض التكاليف اللازمة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة.

وبالإضافة إلى ما سبق من أعمال وأدوار تقوم بها حاضنات الأعمال في مساعدة ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعمل هذه الحاضنات على توفير مرافق أساسية للمؤسسات المنتسبة، وإقامة أيام مفتوحة لفتح فرصة مشاركة المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات.

كما تلعب حاضنات الأعمال التكنولوجية دورا فعالا في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث يبرز الهدف من استراتيجية الابداع والابتكار في دعم القدرات الفنية لهذه المؤسسات بصفة دائمة من أجل مواجهة مختلف ما يمكن أن يعرقلها في المحيط، ومن ثم تنمية الحصة السوقية للمؤسسة والمحافظة على مكانة المؤسسة في السوق في ان واحد، وهو ما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية ولعل ذلك يعود إلى مردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني.

وبهذا أعطت الجزائر كغيرها من الدول اهتماما واضحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أثر كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، ودور ريادي في بناء وتشجيع القدرات الابتكارية والتكنولوجية.

ولقد جسد القانون رقم 11.1998 المؤرخ في 22/08/1998 والمتعلق بتحديد الإطار التنظيمي والمؤسسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والقانون رقم 18-03 المؤرخ في 12/12/2003 والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كرس من جهة المناولة كوسيلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن جهة أخرى سياسة الترقية والتطوير الهادفة إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

كما أولت الجزائر اهتماما موازيا لنظام المحاضن حيث سنت جملة من القوانين ووضعت مجموعة من المراسيم التي تنظمها وتعرفها.

حيث يمكن تعريفها على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد تأخذ شكل المحضنة (تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات)، أو الورشة (تتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرة)، أو نزل المؤسسات (تتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث).

وتهدف إلى تشجيع المشاريع لمبتكرة وتقديم الدعم الفني لها، وضمان ديمومة المؤسسات المرافقة، كما تهدف إلى تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسسي والمشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.

الخاتمة:

على ضوء ما تقدم نخلص القول إلى أن حاضنات الأعمال تكتسي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، لطالما عملت على توفير مناصب الشغل وتخريج مؤسسات ناجحة وقادرة على الاستمرار في السوق خاصة في ظل التحديات التي تفرضها العولمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، كما أنه يمكن لها أن تقوم بدور حيوي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدراته التنافسية في ظل استراتيجية وطنية واسعة للتنمية الاقتصادية.

- 1- عبيدات عبد الكريم، حاضنات الأعمال كألية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2006، ص: 91
- 2- ونوغي فتيحة، "أساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي"، ملتقى دولي حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف - الجزائر، 2003، ص: 718
- 3- محمد عبد العزيز عجيبة، التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، 1988، ص 21:
- 4- رايح خوني، رقية حساني، "أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، دورة تدريبية دولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003، ص: 02
- 5- فراحي بلحاج، "تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص: 100
- 6- لخلف عثمان، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها - دراسة حالة الجزائر -"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص: 05
- 7- بالإعتماد على:
 - لخلف عثمان، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها - دراسة حالة الجزائر-«، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص: 15
 - نادية قويقح، "إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 10
- 8- القانون رقم: 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، بتاريخ 2001/12/15، ص: 7-8.
- 9- بربيش السعيد، "مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر -«، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة، 2007، ص: 62.
- 10- فتحي السيد عبده، أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/مصر، 2005، ص: 56.
- 11- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007، ص: 07